Al-Adab Journal **Vol. 68, No. 2, (June 2026)**
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Impact of Inequality in National Income on Individual Income: An Analytical Study

Meead Abdullah Mohammed Al-Dhahuri
u21106833@sharjah.ac.ae
Prof. Hussain Al-Othman (Ph.D.)
halothman@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences

Copyright (c) 2026 **Meead Abdullah Mohammed Al-Dhahuri. Prof. Hussain Al-Othman (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/mmcr3h62

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The current study aims to explore the impact of national income inequality on individual income. It examines the social dimensions of this inequality, and investigates its effects on individuals' access to education, employment, and healthcare. This study is considered descriptive research that employs a theoretical, library-based approach, reviewing relevant literature on the subject. The collected data were analyzed using Thematic Analysis. The study reached several conclusions, the most important of which are: achieving economic growth and reducing income inequality are fundamental macroeconomic objectives for countries worldwide, particularly developing nations. Many countries, including the United Arab Emirates, have incorporated these goals into their visions for achieving sustainable development. The study also concluded that fiscal policies aimed at redistributing income are essential for narrowing the gap between the rich and the poor, thereby mitigating the negative impact of income inequality on economic growth. The study emphasized the importance of adhering to optimal tax rates that do not hinder economic growth objectives, alongside developing strategies to alleviate the adverse effects of income inequality on both national and individual income, and determining its impact on economic growth. The study recommended activating certain ineffective channels that transmit the impact of income inequality to economic growth.

Keywords: National income – Gross domestic product (GDP) – Per capita income – Social impacts – Social customs.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

Al-Adab Journal Vol. 68, No. 2, (June 2026)
E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تأثير التفاوت في الدخل القومي على دخل الأفراد "دراسة تحليلية"

الباحثة ميعاد عبدالله محمد الظهوري
طالبة دكتوراه في علم الاجتماع التطبيقي – مسار سياسات التنمية – قسم علم الاجتماع – جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

أ.د. حسين العثمان
تخصص علم اجتماع، جامعة الشارقة – كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على تأثير التفاوت في الدخل القومي على دخل الأفراد، ودراسة الأبعاد الاجتماعية لهذا التفاوت، واستكشاف تأثيره على فرص الأفراد في التعليم، والتوظيف، والرعاية الصحية، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية مستعمل فيها النمط النظري المكتبي ،ومسح الأدبيات ذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم تحليل البيانات المجمعة باستعمال التحليل الموضوعي (Thematical Analysis). توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها: إن تحقيق النمو الاقتصادي ،وتقليل التفاوت في توزيع الدخل يُعدّان من الأهداف الاقتصادية الكلية الأساسية للدول حول العالم، ولاسيما الدول النامية. وقد وضعت دول عدة، ومن بينها الإمارات العربية المتحدة، هذه الأهداف ضمن رؤيتها لتحقيق التنمية المستدامة. كما خلصت الدراسة إلى أن السياسات المالية الهادفة إلى إعادة توزيع الدخل تُعدّ ضرورية للحد من الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة، مما يسهم في تقليل التأثير السلبي للتفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي. وشددت الدراسة على أهمية الالتزام بمعدلات ضرائب مثلى لا تعيق تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، إلى جانب وضع استراتيجيات لتخفيف الأثر السلبي للتفاوت في الدخل على كلٍّ من الدخل القومي ودخل الأفراد، وتحديد مدى تأثير ذلك على النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بتفعيل بعض القنوات غير الفاعلة التي تنقل تأثير التفاوت في الدخل إلى النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الدخل القومي – الناتج المحلي الإجمالي – نصيب الفرد – الآثار الاجتماعية – العادات الاجتماعية.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

مقدمة:

يُعد التفاوت في الدخل القومي من القضايا الاقتصادية المهمة التي تعكس التباين في توزيع الثروة بين الأفراد داخل المجتمع، وهو ليس مجرد ظاهرة اقتصادية بحتة، بل يمتد تأثيره ليشمل الجوانب الاجتماعية والسياسية، مما يجعله محور اهتمام الباحثين وصناع السياسات. يشير التفاوت في الدخل إلى الفجوات الكبيرة في مستويات الدخل بين الأفراد أو الفئات الاجتماعية المختلفة، وهو ما يؤدي إلى تباينات واضحة في مستوى المعيشة وإمكانية الوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية.

التفاوت في الدخل القومي يُعدّ أحد القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسة التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على دخل الأفراد. يُشير التفاوت في الدخل إلى التباين في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، إذ يحصل بعض الأفراد على حصة أكبر من الدخل القومي مقارنة بآخرين. هذا التفاوت يمكن أن يكون له آثار عميقة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، بما في ذلك فرص التعليم، والتوظيف، والرعاية الصحية.

إن التفاوت في الدخل لا يؤثر فقط على الفئات ذات الدخل المنخفض، بل يمتد تأثيره إلى الطبقات الوسطى التي تواجه تحديات متزايدة في الحفاظ على مستوياتها المعيشية في ظل اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء. كما يرتبط هذا التفاوت بتأثيرات اجتماعية عميقة، من أهمها: تراجع فرص الوصول إلى تعليم عالي الجودة، وضعف الرعاية الصحية، وانخفاض فرص التوظيف في وظائف ذات أجور عادلة، مما يؤدي إلى تعزيز التفاوت الاجتماعي ،وتفاقم حالات عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

أظهرت دراسات عدة أن التفاوت الكبير في الدخل يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي. عندما يتركز الدخل في أيدي فئة قليلة من الأفراد، وتقل القدرة الشرائية لدى الطبقات المتوسطة والفقيرة، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، ومن ثم إعاقة النمو الاقتصادي. على الجانب الآخر، يمكن أن يؤدي تقليل التفاوت في الدخل إلى زيادة الاستهلاك المحلي، مما يعزز النمو الاقتصادي.

علاوة على ذلك، فإن التفاوت المفرط في توزيع الدخل قد يسهم في تعميق الانقسامات الاجتماعية، إذ يؤدي إلى شعور فئات واسعة من المجتمع بالتهميش، مما قد يزيد من معدلات الفقر ،ويؤثر على الاستقرار العام للدولة؛ لذا، فإن معالجة هذه الظاهرة تتطلب تبني سياسات اقتصادية واجتماعية متكاملة تهدف إلى تقليص الفجوة بين الفئات المختلفة ،وتعزيز العدالة الاجتماعية.

بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل تأثير التفاوت في الدخل القومي على دخل الأفراد، واستكشاف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذه الظاهرة، فضلا عن تسليط الضوء على السياسات والآليات التي يمكن أن تسهم في الحد من آثارها السلبية ،وتعزيز التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل المجتمعات.

إشكالية الدراسة

يُعد التفاوت في توزيع الدخل القومي من القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدول، إذ يؤدي هذا التفاوت إلى تفاوت واضح في مستويات المعيشة بين الأفراد.

التفاوت في الدخل القومي له تأثيرات عميقة على دخل الأفراد، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية. يمكن أن يؤدي إلى تفاوت في الفرص التعليمية، والتوظيفية، والرعاية الصحية، مما يعزز دورة الفقر وعدم المساواة. ومع ذلك، يمكن للسياسات المالية الهادفة إلى إعادة توزيع الدخل أن تساعد في تقليل هذه الفجوة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛ لذلك، يُعدّ تقليل التفاوت في الدخل أحد الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة، والتي يجب أن تعمل الدول على تحقيقها لضمان مستقبل أكثر عدالة وازدهارًا لجميع أفراد المجتمع.

وتكمن الإشكالية في أن هذه الفجوة الاقتصادية لا تقتصر على الجوانب المالية فحسب، بل تمتد آثارها إلى مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما قد يسهم في تراجع الرفاه الاجتماعي، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية، وتهديد الاستقرار السياسي. ومن هنا تنبع ضرورة دراسة هذه الظاهرة وتحليل أبعادها المختلفة للحد من تداعياتها السلبية على المجتمعات.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على تأثير التفاوت في الدخل القومي على حياة الأفراد، عبر تحليل انعكاساته على معدلات الفقر، وإمكانية الوصول إلى الفرص الاجتماعية، ومستوى التعليم، والرعاية الصحية، والتنقل الاجتماعي، إذ إن فهم هذه العلاقة يسهم في تقديم رؤية شاملة حول مدى تأثير التفاوت الاقتصادي على التنمية الاجتماعية، مما يساعد في تطوير سياسات فعالة تهدف إلى الحد من الفجوات الاقتصادية ،وتعزيز العدالة الاجتماعية. كما يساهم البحث في إثراء النقاش الأكاديمي حول العلاقة بين توزيع الدخل القومي والاستقرار الاجتماعي، مما يجعله مرجعًا مهمًا لصناع القرار والباحثين في هذا المجال.

أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية التي تساهم في فهم أبعاد التفاوت في الدخل القومي وتأثيراته على الأفراد والمجتمع، وذلك عن طريق:

١. **دراسة تأثير التفاوت في الدخل القومي على دخل الأفراد**، وتحليل مدى انعكاسه على مستوى معيشتهم، وإمكانية تحسين أوضاعهم الاقتصادية.
٢. **تحليل الأبعاد الاجتماعية للتفاوت في الدخل**، وذلك عبر دراسة تأثيره على التماسك الاجتماعي والاستقرار المجتمعي.
٣. **استكشاف تأثير التفاوت في الدخل على فرص الأفراد في التعليم، والعمل، والرعاية الصحية**، كونها عناصر رئيسة في تحقيق التنمية البشرية والعدالة الاقتصادية.
٤. **تقديم توصيات فاعلة للحد من التفاوت في الدخل وتعزيز العدالة الاجتماعية**، عن طريق اقتراح سياسات وآليات تساعد في تقليص الفجوة بين الفئات المختلفة في المجتمع.

منهجية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، التي تعتمد وصف جوانب الظاهرة محل الدراسة والظروف المحيطة بها، مع جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها. وقد اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الموضوعي لتحليل البيانات المجمعة من الأدبيات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوعها، عبر البحث المكتبي والإلكتروني، فقد تم الرجوع إلى مصادر متنوعة مثل: الرسائل العلمية، وشبكات المعلومات الدولية، فضلا عن التقارير ،والمؤتمرات ،والدوريات العلمية. وتهدف الدراسة عبر هذا التحليل فهم الأسس النظرية التي تفسر التفاوت في الدخل القومي، وتحليل البيانات والتطبيقات العملية في الواقع الفعلي، مما يتيح تقديم رؤية شاملة حول تأثير التفاوت في الدخل على الأفراد والمجتمع، واستنتاج حلول قائمة على أدلة علمية ومنهجية دقيقة.

الإطار النظري

مفهوم التفاوت في الدخل ومؤشراته:

يُعرف الدخل القومي بأنه إجمالي العوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين، وذلك مقابل استعمال هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات، سواء داخل الدولة أو خارجها، في مدة زمنية معينة، غالبًا ما تكون سنة واحدة.

يُعد التفاوت في الدخل من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية المهمة التي تواجهها مختلف دول العالم، ولاسيما الدول النامية. وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠١٤ على أهمية الحد من التفاوت في توزيع الدخل داخل الدول النامية كونه شرطًا أساسيًا لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الصعيد التاريخي، بدأ الاهتمام العالمي بقضية التفاوت في توزيع الدخل منذ ثمانينيات القرن العشرين، إذ شهدت هذه المدة اتساع الفجوة الاقتصادية، ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية، ولكن أيضًا داخل كل دولة على حدة.

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى مجموعة من العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة على المستويين الدولي والمحلي، ومن أهمها: انخفاض حصة الأجور من الناتج العالمي، والتركيز المتزايد على الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، وتوسع حجم المشروعات الكبرى والملكية الخاصة، وسيطرة الشركات متعددة الجنسيات على القطاعات الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم. كما أن التحول إلى اقتصادات السوق في عدد من الدول أدى إلى إعادة تشكيل توزيع الثروات ،وزيادة التفاوت في مستويات الدخل.

أما عن مفهوم التفاوت في الدخل (*Income Inequality or Disparity*)، فيعبر عن عدم المساواة في توزيع الدخل بين الأفراد أو الفئات المختلفة داخل المجتمع، ويرتبط بمفهوم تركيز الدخل (*Income Concentration*). ولا يقتصر هذا المفهوم على الدخل النقدي فقط، بل يشمل أيضًا توزيع الثروة، ومستويات الاستهلاك، ومعدلات الرفاهية، والقوة الشرائية للأفراد. ويُعد التفاوت في الدخل من أكثر أشكال عدم المساواة شيوعًا، إذ يؤدي إلى تقليص العدالة في توزيع الفرص والموارد الاقتصادية.

وينقسم التفاوت في الدخل إلى نوعين رئيسين:

١. **التفاوت الجزئي:** ويعتمد عوامل فردية مثل: المهارات، والمستوى التعليمي، والجنس، وغيرها من العوامل التي تؤثر على فرص كسب الدخل.
٢. **التفاوت الشامل:** لا يستند إلى مسوغات منطقية أو اقتصادية مقبولة، ويُعد من أهم العوائق أمام تحقيق التنمية المستدامة، إذ يؤدي إلى تهميش فئات واسعة من المجتمع.

ويمكن تصنيف التفاوت في الدخل والثروة إلى نوعين أساسيين:

١. **التفاوت الهيكلي:** ينشأ نتيجة عوامل تاريخية مثل: الاستعمار، والغزو، والعبودية، وسياسات توزيع الأراضي التي اعتمدتها القوى الاستعمارية أو الحكومات الوطنية.
٢. **التفاوت الناتج عن قوى السوق:** التفاقم مع التحول إلى اقتصادات السوق، مما أدى إلى زيادة الفجوة الاقتصادية بين الأفراد، والشركات، والمناطق، والدول.

وتتعدد تعريفات التفاوت في الدخل وفقًا للمنظور الاقتصادي الذي تتبناه كل دراسة، ومن أهم هذه التعريفات:

يعرفه Ghecham بأنه "التوزيع غير المتكافئ لحصص الأفراد داخل الدولة، والذي لا يمكن تفسيره فقط من خلال الاختلافات في المهارات أو الكفاءات". ((Ghecham، ٢٠١٧

فيما يعرّفه Ferrer بأنه "استحواذ نسبة صغيرة من السكان على الحصة الأكبر من الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفئات الفقيرة منه". Ferrer، ٢٠١٧))

أما Todaro & Smith، فيشيران إلى أن هناك نوعين من توزيع الدخل:

١. التوزيع الوظيفي، الذي يركز على تحديد نصيب كل عنصر من عناصر الإنتاج.
٢. التوزيع الشخصي، الذي يركز على توزيع الدخل بين الأفراد داخل المجتمع. ويظهر التفاوت عندما يكون نصيب الفئات العشرية أو العشرينية الأخيرة أضعاف نصيب الفئات الأولى.

أهمية دراسة التفاوت في الدخل:

يُعد التفاوت في الدخل أحد أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تتعارض مع مبادئ العدالة الاجتماعية، إذ يمثل عاملاً رئيساً في عدم الاستقرار الاجتماعي والاضطرابات السياسية. وقد كان لهذا التفاوت دور واضح في نشوب ثورات عدة، مثل: الثورات العربية،إذ أدى الشعور بالظلم الاقتصادي والاجتماعي إلى تصاعد الاحتجاجات والمطالبة بالإصلاحات.

يرتبط التفاوت في الدخل بشكل مباشر بارتفاع معدلات الفقر، إذ يؤدي إلى تقليص مستوى الرفاهية لدى الأفراد، مما يحد من فرص تحسين أوضاعهم المعيشية. كما يُشكّل عائقًا أمام تحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، إذ يقلل من الحوافز للعمل وزيادة الإنتاجية لدى الفئات الفقيرة، التي غالبًا ما تواجه صعوبات في الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتعليمية.

فضلا عن ذلك، يُلقي التفاوت في الدخل بظلاله السلبية على النمو الاقتصادي المستقر، ولاسيما في الدول النامية،إذ يُضعف قدرتها على تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة. وتظهر آثاره بوضوح في التأثير على الاستهلاك الكلي والطلب المحلي، إذ يؤدي انخفاض متوسط دخل غالبية السكان إلى تراجع القدرة الشرائية، مما يؤثر سلبًا على أداء الأسواق

المحلية. كما أن التفاوت في الدخل يسهم في عدد من الأزمات الاقتصادية، إذ يؤدي إلى تقليل مستويات الادخار والاستثمار، مما ينعكس سلبًا على الائتمان المتاح للأفراد والشركات. فضلا عن ذلك، يؤثر هذا التفاوت على تكوين رأس المال البشري، إذ يقلل من فرص حصول الأفراد على التعليم الجيد ،والرعاية الصحية المناسبة، مما يحدّ من قدرتهم على المشاركة الفاعلة في الاقتصاد.

وبذلك، فإن دراسة التفاوت في الدخل تُعد ضرورية لفهم تأثيراته العميقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب البحث في السياسات والإصلاحات التي يمكن أن تساهم في تقليص فجوة الدخل، وتعزيز العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

مؤشرات التفاوت في الدخل:

يُعد قياس التفاوت في الدخل أمرًا ضروريًا لفهم مدى الفجوة الاقتصادية بين مختلف فئات المجتمع، وتقويم مدى عدالة توزيع الثروة داخل الدولة. وتوافر المؤشرات الاقتصادية أدوات كمية يمكن عن طريقها تحليل هذا التفاوت، وتحديد مدى تأثيره على الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي. وفيما يأتي أهم المؤشرات المستعملة لقياس التفاوت في الدخل:

١. معامل جيني Gini Coefficient: يُحدد معامل جيني بناءً على المساحة بين **منحنى لورنز** – الذي يتم تمثيله بوضع النسبة التراكمية للسكان على المحور الأفقي والنسبة التراكمية للدخل على المحور الرأسي – وبين خط المساواة التامة. تتراوح قيم هذا المعامل بين (٠–١)، وتدل القيمة (٠) على مساواة تام، وتعكس القيمة (١) تفاوتًا تامًا. وكلما زادت قيمة هذا المعامل عن الصفر واقتربت من الواحد الصحيح، كان ذلك مؤشرًا على ارتفاع مستوى التفاوت في الدخل. ويضع بعض الاقتصاديين قيمًا مثلى لمعامل جيني، إذ يُعد المستوى الأمثل ٠.٢٧)) في حين تُعد القيم التي تتراوح بين (٠.٢٨ – ٠.٣٤) مؤشرًا على تفاوت متوسط الخطورة، أما القيم التي تبدأ من ٠.٣٥) فأكثر) فتعكس مستوى تفاوت مرتفع الخطورة. ويتميز معامل جيني بكونه أحد أشهر مقاييس التفاوت العام في الدخل، نظرًا لتوافر بياناته وإمكانية استعماله لمقارنة الدول بغض النظر عن حجم الاقتصاد أو عدد السكان. كما يمكن توظيفه في تقويم مدى كفاءة السياسات الحكومية المستعملة لإعادة توزيع الدخل. ومع ذلك، يُؤخذ عليه عدم قدرته على توضيح التفاوت بين الشرائح الدنيا أو العليا من المجتمع أو بين كليهما معًا.

٢. نسبة كوزنتس (Kuznets Ratio) تعتمد هذه النسبة مقارنة النصيب النسبي لأعلى الفئات دخلًا مع أدنى الفئات دخلًا، وذلك عبر مقارنة أعلى ٢٠% أو ١٠% من السكان في الدخل بأقل ٢٠% أو ١٠%. وتُعد هذه النسبة مهمة للغاية؛ لأنها توفر مؤشرًا

واضحًا لمستوى التفاوت بين الأغنياء والفقراء، مما يساعد في تحليل الفجوة الاقتصادية داخل المجتمع.

٣. فجوة الدخل (Income Gap): تُعد فجوة الدخل مؤشرًا واضحًا لقياس التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع. يمكن استعمال هذا المؤشر لقياس الفروق في الدخل بين الطبقة الأكثر ثراءً والطبقة الأقل دخلاً، كما يمكن استعماله لتحليل التفاوت في الدخل بين الفقراء والأغنياء. فضلا عن ذلك، يُستعمل هذا المؤشر لقياس التفاوت في الدخل بين المناطق الريفية والحضرية (المدن)، مما يوفر رؤية شاملة حول التباينات الاقتصادية داخل الدولة.

٤. مؤشر ثيل (Theil Index): يُعد مؤشر ثيل (نسبة إلى العالم Theil) أحد المقاييس المهمة لقياس التفاوت في الدخل بين المناطق المختلفة داخل الدولة، أو بين فئات السكان داخل المنطقة نفسها. كما يُستعمل هذا المؤشر لتحليل التباين في الأجور بين العمالة الماهرة وغير الماهرة، أو بين العمالة في القطاع الزراعي والصناعي. ومع ذلك، يركز هذا المؤشر بشكل رئيس على التباين في الدخول الأجرية فقط، ولا يشمل جميع مصادر الدخل. من أهم عيوبه: إن البيانات المتاحة له تكون عادةً على المستوى الدولي فقط، ولاسيما في قطاع الصناعة (براكاش، لونغاني، وجوناثان أوستري، ١٨ فبراير ٢٠١٧).

٥. معامل الاختلاف (Coefficient of Variation): يُحسب معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري للدخل على الوسط الحسابي للدخل. يُستعمل هذا المؤشر لتقدير نسبة تقريبية للتفاوت في الدخل، ويمكن تطبيقه على مناطق مختلفة وقطاعات متنوعة داخل الدولة. ومع ذلك، يعد هذا المؤشر أقل دقة مقارنة ببعض المؤشرات الأخرى، ولكنه يظل أداة مفيدة لتحليل التباينات الاقتصادية.

العوامل المؤثرة في التفاوت:

يعد تفاوت الدخل في أي مجتمع ظاهرة غير عشوائية، بل هو نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية ،والسياسية التي تؤدي دورا محوريا في تحديد كيفية توزيع الثروة والموارد بين الأفراد. تتداخل هذه العوامل بعضها مع بعض، مما يسهم بشكل كبير في تحديد مستويات التفاوت في الدخل. وفيما يأتي بعض العوامل الرئيسة التي تساهم في تفاقم هذه الظاهرة.:

١. التعليم والمستوى المعرفي:

الوصول إلى التعليم: يعد التعليم أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في توزيع الدخل. الأفراد الذين يتمتعون بتعليم عالٍ غالبًا ما يحصلون على وظائف ذات دخل أعلى. في المجتمعات التي يكون فيها الوصول إلى التعليم غير متساوٍ، يميل الأفراد ذوو الدخل المنخفض إلى عدم الحصول على تعليم جيد، مما يحد من فرصهم في الحصول على وظائف عالية الأجر.

٢. الفجوة التعليمية:

تعاني مجتمعات عدة من تفاوت كبير في جودة التعليم بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فالأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية المتوسطة والعالية يتمتعون بفرص أفضل للوصول إلى مؤسسات تعليمية ذات مستوى أكاديمي مرتفع، في حين يواجه الأفراد من الطبقات الدنيا صعوبات كبيرة في الحصول على تعليم جيد، مما يحد من فرصهم في تحقيق التنمية الشخصية والاقتصادية (الشماع، ٢٠١٣).

٣. الفرص الوظيفية والعمالة:

القطاع الصناعي والمهني: يشهد سوق العمل تفاوتًا كبيرًا بين الوظائف من حيث الأجر. الوظائف ذات المهارات العالية والمتخصصة (مثل: الأطباء، والمحامون، والمهندسون) تتمتع عادةً بأجور أعلى، في حين أن الوظائف ذات المهارات المنخفضة (مثل: العمل اليدوي، والوظائف في قطاع الخدمات) تتمتع بأجور أقل.

البطالة والعمالة غير الرسمية: البطالة العالية في بعض المجتمعات تؤدي إلى تراكم العمالة في وظائف غير رسمية أو غير مستدامة، مما يعزز التفاوت بين الأفراد الذين يجدون وظائف مستقرة وآخرين يعملون في مهن غير مستقرة أو بأجور منخفضة

٤. التكنولوجيا والتحول الرقمي:

التقدم التكنولوجي له تأثير كبير على سوق العمل. قد يؤدي تطور التكنولوجيا إلى استبدال الوظائف التقليدية أو تقليص عدد الوظائف المتاحة في بعض القطاعات، مما يساهم في تقليل الفرص للأفراد الذين لا يمتلكون المهارات الرقمية. في المقابل، يمكن للأفراد الذين يمتلكون المهارات التكنولوجية (مثل: البرمجة، والتحليل البياني) الوصول إلى وظائف بأجور أعلى.

التحول الرقمي والتفاوت: يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى توسيع الفجوة بين الأفراد الذين يمتلكون المعرفة التكنولوجية والمتقدمين في مجالات التكنولوجيا، والأفراد الذين لا يمتلكون هذه المهارات. هذا يعمق التفاوت بين طبقات المجتمع.

٥. العوامل السياسية والتشريعية:

السياسات الحكومية: تؤثر السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومات بشكل كبير في توزيع الدخل. سياسات الضرائب، والدعم الاجتماعي، والتحويلات المالية من الحكومة يمكن أن تؤثر في كيفية توزيع الثروة بين الأفراد. في بعض الحالات، يمكن أن تؤدي السياسات غير العادلة أو الموجهة لصالح الأغنياء إلى زيادة التفاوت في الدخل.

الضرائب التصاعدية: النظام الضريبي في أي دولة قد يساهم في تقليص أو تعزيز التفاوت في الدخل. الأنظمة الضريبية التي تفرض ضرائب عالية على الأغنياء وتعيد توزيعها عبر التحويلات الاجتماعية أو الاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة يمكن أن تساعد في تقليل التفاوت (الزعبي، ٢٠١٧).

حقوق العمال: السياسات التي تخص حقوق العمال، مثل: الحد الأدنى للأجور وظروف العمل، تؤثر بشكل كبير على التفاوت في الدخل. إذا كانت حقوق العمال غير محمية أو كانت الأجور منخفضة، فإن ذلك يساهم في زيادة التفاوت.

٦. العرق والجنس:

التمييز العرقي: في بعض المجتمعات، يساهم التمييز العرقي أو الاثني في زيادة التفاوت في الدخل. أفراد الأقليات العرقية أو الاثنية قد يواجهون صعوبات أكبر في الحصول على التعليم الجيد والفرص الوظيفية مقارنة ببقية فئات المجتمع.

التمييز بين الجنسين: في عدد من الدول، يُلاحظ أن النساء يحصلن على أجور أقل مقارنة بالرجال على الرغم من قيامهن بالعمل نفسه. هذا التفاوت بين الجنسين يمكن أن يسهم في تعزيز الفجوة في الدخل بين الأفراد.

٧. الملكية والثروة:

الملكية الخاصة: الأفراد الذين يمتلكون العقارات أو الأصول (مثل الأراضي أو الأسهم) يمكنهم زيادة ثرواتهم بمرور الوقت بفضل العوائد المالية من هذه الأصول. في حين الأفراد الذين لا يملكون هذه الأصول يواجهون صعوبة في تحسين وضعهم المالي. هذا يعزز التفاوت بين الأفراد (عبد الله، ٢٠١٥.)

الاستثمار في الأصول: الأثرياء هم أكثر قدرة على استثمار أموالهم في الأصول التي تحقق عوائد مالية عالية، مثل: الأسهم ،والعقارات. في المقابل، الأفراد ذوو الدخل المنخفض قد لا يمتلكون القدرة على الاستثمار في مثل هذه الأصول، مما يفاقم التفاوت في الثروة.

٨. الموقع الجغرافي:

الاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية: غالبًا ما يكون هناك تفاوت كبير بين الدخل في المناطق الحضرية والريفية. المدن الكبرى توافر فرصًا اقتصادية وتعليمية أفضل من المناطق الريفية. في حين يواجه الأفراد في المناطق الريفية صعوبة أكبر في الوصول إلى الوظائف عالية الأجر أو التعليم الجيد.

التفاوت الإقليمي: في بعض الدول، يمكن أن تكون هناك تفاوتات كبيرة في الدخل بين المناطق المختلفة داخل نفس البلد، إذ تكون المناطق الكبرى مثل العاصمة أو المدن الكبرى أكثر ازدهارًا مقارنة بالمناطق النائية أو الفقيرة.

٩. الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية:

التجارة الدولية والعولمة: تؤدي العولمة والتجارة الدولية دورًا محوريًا في تشكيل التفاوت الاقتصادي بين الدول. ففي حين أن العولمة قد تعزز النمو الاقتصادي وتفتح أسواقًا جديدة للدول المتقدمة، إلا أنها قد تؤدي إلى زيادة التفاوت بين الدول الغنية والفقيرة. الدول التي تمتلك اقتصادات قوية وبنية تحتية متطورة تستفيد بشكل كبير من التوسع التجاري والاقتصادي،إذ تتمكن من زيادة صادراتها ،وجذب الاستثمارات الأجنبية. على الجانب الآخر، الدول التي تفتقر البنية التحتية اللازمة أو المهارات البشرية المتقدمة قد تجد نفسها في موقف ضعيف في السوق العالمي، مما يعمق الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة (Stiglitz، ٢٠٠٢).

على سبيل المثال، الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير تصدير المواد الخام قد تواجه تحديات كبيرة في ظل العولمة، إذ تنخفض أسعار هذه المواد بسبب المنافسة العالمية، مما يؤدي إلى تراجع دخلها القومي وزيادة التفاوت بينها وبين الدول الصناعية (Wade، ٢٠٠٤).

الاستثمارات الأجنبية: تعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر على التفاوت الاقتصادي بين الدول. الدول التي تجذب استثمارات أجنبية كبيرة تشهد نموًا اقتصاديًا سريعًا، إذ يتم إنشاء فرص عمل جديدة في قطاعات مثل: التصنيع، والخدمات، مما يسهم في تحسين مستويات الدخل، وتقليل التفاوت داخل هذه الدول.

ومع ذلك، فإن الدول التي لا تتمكن من جذب استثمارات كافية قد تواجه مستويات عالية من البطالة وتراجعًا في النمو الاقتصادي، مما يعمق التفاوت بينها وبين الدول التي تجذب استثمارات كبيرة (Borensztein et al.، ١٩٩٨). على سبيل المثال، الدول الأفريقية التي تعاني من ضعف البنية التحتية وعدم الاستقرار السياسي تجد صعوبة في

جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة (Collier & Gunning، ١٩٩٩).

الآثار الاجتماعية للعولمة: فضلا عن الآثار الاقتصادية، تؤثر العولمة أيضًا على التفاوت الاجتماعي داخل الدول. ففي الدول النامية، قد يؤدي التوسع في الصناعات الموجهة للتصدير إلى تحسين دخل العاملين في هذه القطاعات، في حين يظل العاملون في القطاعات التقليدية (مثل: الزراعة) في وضع اقتصادي متراجع. هذا التفاوت داخل الدولة نفسها يمكن أن يؤدي إلى توترات اجتماعية واقتصادية (Milanovic، ٢٠١٦).

١٠. العوامل الثقافية والعادات الاجتماعية:

التفاوت الثقافي: في بعض المجتمعات، قد يؤثر الثقافة والعادات الاجتماعية في تحديد الفرص المتاحة للأفراد. بعض الفئات قد تُحرم من الفرص بسبب تقاليد اجتماعية، مثلك تفضيل الذكور على الإناث في الحصول على التعليم والعمل. هذا النوع من التفاوت الثقافي يسهم في زيادة التفاوت في الدخل.

العوامل الثقافية في العمل: بعض الثقافات قد تشجع على العمل الجماعي والتعاون، في حين أن أخرى قد تفضل الفردية والمنافسة. هذا يمكن أن يؤثر على أنماط الإنتاج والفرص الاقتصادية المتاحة للأفراد (الفقي، ٢٠١٦)

١١. القدرة على الوصول إلى الرعاية الصحية:

الرعاية الصحية: الرعاية الصحية الجيدة تزيد من قدرة الأفراد في الحفاظ على صحة جيدة ،والمشاركة في سوق العمل. الأفراد ذوو الدخل المنخفض قد يواجهون صعوبة في الوصول إلى الرعاية الصحية، مما يقلل من فرصهم في العمل والإنتاجية، ومن ثم يزيد من التفاوت في الدخل.

يمكن القول بإنه توجد عوامل عدة التي تؤثر في التفاوت في الدخل، بما في ذلك التعليم، وفرص العمل، والسياسات الحكومية، والتمييز العرقي والنوعي، وعدد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. فهم هذه العوامل هو خطوة أساسية في معالجة هذه الظاهرة، وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الأفراد.

الآثار الاجتماعية للتفاوت في الدخل:

١. الفقر والطبقات الاجتماعية

- الفقر: يُعد التفاوت الكبير في الدخل أحد الأسباب الرئيسة لانتشار الفقر في المجتمع. الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض غالبًا ما يواجهون صعوبات في تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل: الغذاء، والمأوى، والتعليم. والفقر المستمر يمكن أن يؤدي إلى انعدام الفرص الاقتصادية، مما يعزز دورة الفقر عبر الأجيال. وفقًا لتقرير البنك

الدولي (٢٠١٨)، فإن التفاوت في الدخل يحد من قدرة الأفراد على الخروج من دائرة الفقر، إذ يفتقرون إلى الموارد اللازمة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

- الطبقات الاجتماعية: في المجتمعات التي تعاني من تفاوت كبير في الدخل، يتم تقسيم الأفراد إلى طبقات اجتماعية متباعدة، مثل: الطبقة الغنية، والمتوسطة، والفقيرة. هذا التقسيم يعزز الفجوات الاجتماعية ويؤدي إلى شعور بالتمييز بين الفئات المختلفة. على سبيل المثال، في دراسة أجراها ويلكنسون وبيكيت (٢٠٠٩)، تبين أن التفاوت في الدخل يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية ،ويقلل من مستوى الثقة بين أفراد المجتمع.

٢. التعليم والصحة

- التعليم: يؤثر التفاوت في الدخل بشكل كبير على قدرة الأفراد في الوصول إلى التعليم الجيد. الأفراد ذوو الدخل المرتفع غالبًا ما يتمتعون بإمكانية الوصول إلى مدارس وجامعات ذات جودة عالية، في حين يواجه الأفراد من ذوي الدخل المنخفض صعوبات في الحصول على تعليم جيد أو حتى الوصول إلى المدارس. نقص التعليم يؤثر بدوره على الفرص الوظيفية للفرد في المستقبل، مما يعزز دورة الفقر وعدم المساواة (حسن، ٢٠١٤).
- الرعاية الصحية: يتأثر الوصول إلى الرعاية الصحية أيضًا بتفاوت الدخل. الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات ذات الدخل المنخفض غالبًا ما يواجهون صعوبات في الوصول إلى خدمات صحية جيدة، مما يؤدي إلى تفاوت في الصحة العامة. على سبيل المثال، أظهرت دراسة أجراها مارموت (٢٠٠٥) أن الأفراد من الطبقات الفقيرة أكثر عرضة للإصابة بالأمراض المزمنة ،وأقل قدرة على تلقي العلاج المناسب، مما يعمق الفجوة الصحية بين الطبقات الاجتماعية.

٣. التماسك الاجتماعي والاستقرار

- التوترات الاجتماعية: يساهم التفاوت الكبير في الدخل في ولادة توترات اجتماعية داخل المجتمع. الأفراد الذين يعانون من مستويات دخل منخفضة قد يشعرون بالظلم والتمييز نتيجة عدم تكافؤ الفرص. هذا الشعور يمكن أن يؤدي إلى زيادة معدلات الاحتجاجات ،وعدم الاستقرار الاجتماعي. وفقًا لتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، ٢٠١٥)، فإن التفاوت في الدخل يرتبط بشكل مباشر بزيادة التوترات الاجتماعية ،وانعدام الثقة في المؤسسات الحكومية.
- الاستقطاب الاجتماعي: في المجتمعات التي تعاني من تفاوت كبير في الدخل، قد يؤدي ذلك إلى تباعد بين فئات المجتمع، إذ يزداد التوتر بين الأغنياء والفقراء. هذا الاستقطاب يمكن أن يشمل جوانب مثل: السكن، والتعليم، وحتى العلاقات الشخصية. على سبيل

المثال، في دراسة أجراها بوتنام (٢٠٠٠)، تبين أن التفاوت في الدخل يؤدي إلى انعدام الثقة بين الطبقات المختلفة، مما يؤثر سلبًا على التماسك الاجتماعي.

- الحركات الاجتماعية: في بعض الحالات، يمكن أن يؤدي التفاوت الشديد في الدخل إلى نشوء حركات اجتماعية أو احتجاجات تطالب بالعدالة الاجتماعية والمساواة في الفرص. على سبيل المثال، شهدت دول عدة حركات احتجاجية تطالب بتحسين الظروف المعيشية للفقراء أو زيادة الضرائب على الأغنياء لتوزيع الثروة بشكل أكثر عدلاً. وفقًا لدراسة أجراها بيكيت (٢٠١٧)، فإن الحركات الاجتماعية غالبًا ما تنشأ في المجتمعات التي تعاني من تفاوت كبير في الدخل، إذ يشعر الأفراد بالحاجة إلى التغيير لتحقيق العدالة.

٤. الجريمة والتمرد الاجتماعي:

- الجريمة: تشير دراسات عدة إلى أن المجتمعات ذات التفاوت الكبير في الدخل تشهد معدلات أعلى من الجريمة. الأفراد الذين يواجهون صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية قد يلجؤون إلى سلوكيات غير قانونية مثل: السرقة أو تهريب المخدرات للحصول على المال. كما أن انعدام الفرص الاقتصادية قد يدفع بعضهم إلى ممارسة العنف أو الانخراط في أنشطة إجرامية وسيلة للبقاء.
- التمرد الاجتماعي: التفاوت في الدخل قد يؤدي إلى استياء جماعي في المجتمع، ولاسيما في المجتمعات التي تعاني من الفقر المدقع. هذا الاستياء قد يتحول إلى تمردات اجتماعية أو حتى ثورات تطالب بتغيير السياسات الاقتصادية التي تتسبب في التفاوت.

٥. التوترات العرقية والطبقية:

- التمييز العرقي والطبقي: في المجتمعات التي تعاني من تفاوت كبير في الدخل، يمكن أن يتفاقم التمييز العرقي والطبقي. غالبًا ما يكون الأشخاص ذوو الدخل المنخفض من الفئات المهمشة أو الأقليات العرقية، مما يؤدي إلى زيادة الانقسامات العرقية والطبقية. هذا يمكن أن يؤدي إلى التوترات والتمييز الاجتماعي، مما يعيق التعايش السلمي بين الفئات المختلفة في المجتمع (محمود،٢٠١٩)

٦. الهوية المجتمعية والشعور بالانتماء:

- الشعور بالعزلة: الأفراد الذين يعيشون في فقر أو دخل منخفض غالبًا ما يشعرون بالعزلة عن المجتمع الأوسع. بسبب التباين في الدخل، قد يشعر هؤلاء الأفراد أنهم غير قادرين على التفاعل مع المجتمع على قدم المساواة، مما يقلل من شعورهم بالانتماء.
- الاستبعاد الاجتماعي: يمكن أن يؤدي التفاوت في الدخل إلى استبعاد اجتماعي، إذ تُستبعد الفئات ذات الدخل المنخفض من الفرص الاجتماعية مثل: النشاطات الثقافية أو

الترفيهية التي يتاح للطبقات الغنية الوصول إليها. هذا يساهم في تعزيز مشاعر الاغتراب لدى الأفراد الفقراء.

٧. تأثير التفاوت في الدخل على العلاقات الأسرية:

- الصراعات الأسرية: التفاوت في الدخل يمكن أن يساهم في زيادة التوترات داخل الأسرة. المشاكل الاقتصادية قد تؤدي إلى صراعات أسرية بسبب الضغوط المالية، مما يؤثر سلبًا على العلاقات الزوجية والعائلية. يمكن أن تؤدي هذه الضغوط إلى تفكك الأسر وتفشي المشكلات النفسية.

٨. آثار التفاوت في الدخل من الناحية النفسية:

تأثير التفاوت في الدخل لا يقتصر على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية فقط، بل يمتد بشكل كبير إلى الجوانب النفسية للأفراد. عندما يتعرض الأفراد لمستويات متباينة من الدخل، يمكن أن تظهر مجموعة من التأثيرات النفسية التي تؤثر في حياتهم اليومية ورفاهيتهم العامة. فيما يأتي تفصيل حول الآثار النفسية للتفاوت في الدخل:

- الضغط النفسي (Stress): الشعور بالضغوط المستمرة: الأفراد الذين يعانون من مستويات دخل منخفضة أو متوسطة غالبًا ما يواجهون ضغوطًا مالية مستمرة، مثل: القلق بشأن القدرة على دفع الفواتير، وتأمين احتياجات الأسرة، أو الحفاظ على مستوى معيشة مناسب. هذا النوع من القلق المستمر يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات الضغط النفسي، مما يؤثر سلبًا على صحة الفرد النفسية.
- الإجهاد المزمن: الدراسات أظهرت أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض يعانون من مستويات أعلى من الإجهاد المزمن بسبب القلق المستمر حول المستقبل المالي. هذا يمكن أن يؤدي إلى عواقب صحية سلبية مثل: ارتفاع ضغط الدم، وزيادة خطر الإصابة بأمراض القلب، واضطرابات النوم.
- العجز عن التكيف: في المجتمعات ذات التفاوت الكبير في الدخل، يمكن أن يشعر الأفراد ذوو الدخل المنخفض بالعجز عن التكيف مع البيئة الاجتماعية والاقتصادية المحيطة بهم. هذا الشعور بالعجز يمكن أن يعزز من مستويات القلق ،والاكتئاب) الخطيب،٢٠١٨)
- الاكتئاب الناتج عن فقر الفرص: الأشخاص الذين يعيشون في فقر أو يتقاضون دخلًا منخفضًا يواجهون في كثير من الأحيان صعوبة في الوصول إلى الفرص التعليمية، والصحية، والوظيفية. نقص الفرص يمكن أن يولد مشاعر من الإحباط والعجز، وهو ما يزيد من احتمالات الإصابة بالاكتئاب. تشير الدراسات إلى أن التفاوت في الدخل يعد عاملًا محفزًا للاكتئاب، ولاسيما في المجتمعات ذات التفاوت الكبير.

- الاكتئاب الاجتماعي: في المجتمعات التي تعاني من تفاوت كبير في الدخل، قد يشعر الأفراد المنتمون إلى الطبقات الدنيا بأنهم مستبعدين أو مهمشين. هذا الاستبعاد الاجتماعي يعزز الشعور بالعزلة والابتعاد عن المجتمع، مما يزيد من مخاطر الإصابة بالاكتئاب.
- الإحساس بالقدرة المحدودة: التفاوت في الدخل يمكن أن يولد شعورًا متزايدًا بالعجز لدى الأفراد ذوي الدخل المنخفض، إذ يشعرون بعدم قدرتهم على تحسين وضعهم المالي أو تغيير ظروفهم. هذا "العجز المكتسب" يمكن أن يؤدي إلى قلة الدافعية، وفقدان الثقة في النفس، ومن ثم تأثير سلبي على الصحة النفسية.
- الافتقار إلى الشعور بالتحكم: عندما لا يكون للفرد القدرة على تحسين وضعه المالي أو تغيير ظروفه، قد يعاني من شعور بعدم القدرة على التحكم في حياته. هذا الشعور قد يساهم في تدني تقدير الذات وزيادة مشاعر الإحباط.
- الانعزال الاجتماعي: في المجتمعات ذات التفاوت الكبير في الدخل، غالبًا ما يشعر الأفراد ذوو الدخل المنخفض بالعزلة الاجتماعية بسبب اختلافات الطبقات الاجتماعية. الأفراد ذوو الدخل المرتفع يمكنهم الانخراط في الأنشطة الاجتماعية والثقافية التي تتيح لهم التفاعل مع آخرين في بيئات مشابهة، في حين قد يفتقر الأفراد ذوو الدخل المنخفض إلى هذه الفرص.
- الشعور بالوحدة: التفاوت في الدخل يعزز الشعور بالوحدة والعزلة الاجتماعية، إذ يمكن أن ينعزل الأشخاص ذوو الدخل المنخفض عن الآخرين بسبب الفرق الكبير في أسلوب الحياة. هذا العزل يمكن أن يؤدي إلى مشاعر الاكتئاب والشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع.

السياسات الحكومية لمواجهة التفاوت في الدخل بين الأفراد

التفاوت في الدخل بين الأفراد يُعدّ من التحديات الكبرى التي تواجهها المجتمعات الحديثة، إذ يؤدي إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية والاجتماعية. لمواجهة هذا التفاوت، تلجأ الحكومات إلى تطبيق سياسات تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ،وتقليل الفجوة بين الفئات المختلفة في المجتمع. هذه السياسات تشمل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إعادة توزيع الثروة، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، وايجاد بيئة اقتصادية أكثر عدالة.

١. **الضرائب التصاعدية:** تعتمد هذه السياسة فرض ضرائب أعلى على أصحاب الدخول المرتفعة مقارنة بأصحاب الدخل المنخفض. الهدف من هذه السياسة هو إعادة توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة، إذ يتم استعمال الإيرادات الضريبية لتمويل برامج اجتماعية

واقتصادية تعود بالنفع على الفئات الأقل دخلاً. الضرائب التصاعدية تساعد في تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتعزيز العدالة الاجتماعية.

٢. **الإنفاق العام على التعليم والصحة:** يُعدّ التعليم والصحة من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. عن طريق توجيه الإنفاق الحكومي نحو تحسين جودة التعليم، والرعاية الصحية، يمكن تمكين الفئات ذات الدخل المنخفض من الحصول على فرص أفضل في الحياة. على سبيل المثال، توفير تعليم مجاني أو مدعوم للأطفال من الأسر الفقيرة يساعد في تحسين فرصهم المستقبلية في الحصول على وظائف ذات دخل أعلى. كما أن تحسين الرعاية الصحية يقلل من الأعباء المالية على الأسر الفقيرة ويزيد من إنتاجية الأفراد.

٣. **دعم الفئات الضعيفة:** تشمل هذه السياسة تقديم مساعدات مالية مباشرة للأسر ذات الدخل المنخفض، مثل: المعاشات الاجتماعية والمساعدات النقدية. الهدف من هذه البرامج هو تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر احتياجًا وتقليل الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية. فضلا عن ذلك، يمكن أن تشمل هذه السياسة توفير دعم غذائي أو سكني للأسر الفقيرة لضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية.

٤. **الاستثمار في البنية التحتية والتنمية الإقليمية:** تركز هذه السياسة على تنفيذ مشاريع تنموية في المناطق الفقيرة أو المحرومة، مثلك بناء الطرق، والمدارس، والمستشفيات. هذه المشاريع تساعد في إيجاد فرص عمل جديدة ،وتحسين مستوى الخدمات الأساسية في هذه المناطق. فضلا عن ذلك، يمكن أن تشمل هذه السياسة تشجيع الاستثمارات الخاصة في المناطق النائية لتعزيز النمو الاقتصادي المحلي.

٥. **تحسين سوق العمل:** تهدف هذه السياسة إلى توفير فرص عمل ذات دخل جيد للفئات ذات الدخل المنخفض. يمكن تحقيق ذلك عبر تشجيع الشركات على توظيف فئات معينة من المجتمع، مثل: الشباب أو النساء، وتوفير برامج تدريب مهني لتحسين مهارات العمالة غير الماهرة. فضلا عن ذلك، يمكن أن تشمل هذه السياسة تحسين ظروف العمل وضمان حصول العمال على أجور عادلة.

٦. **تحسين العدالة في توزيع الثروات:** تشمل هذه السياسة إجراءات تهدف إلى ضمان توزيع عادل للثروة بين أفراد المجتمع. على سبيل المثال، يمكن أن تشجع الحكومات الشركات الكبرى على الالتزام بمعايير عادلة للأجور وتوزيع الأرباح. فضلا عن ذلك، يمكن أن تشمل هذه السياسة فرض قيود على المكافآت التنفيذية المفرطة في الشركات الكبرى.

٧. **تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تُعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة أحد أهم مصادر توفير الفرص الاقتصادية للفئات ذات الدخل المحدود. عبر تقديم قروض ميسرة،

وتدريب، وتوجيه، يمكن تمكين هذه المشاريع من النمو وتوفير فرص عمل جديدة. هذه السياسة تساعد في تعزيز الاقتصاد المحلي وتقليل اعتماد الوظائف ذات الأجر المنخفض.

٨. **الإصلاحات في سوق العمل:** تشمل هذه السياسة زيادة الحد الأدنى للأجور وضمان حقوق العمال، مثل: التأمين الصحي والتقاعد. هذه الإجراءات تساعد في تحسين مستوى معيشة العمال ذوي الدخل المنخفض ،وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية. فضلا عن ذلك، يمكن أن تشمل هذه السياسة تحسين ظروف العمل ،وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية.

أهمية العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل:

تُعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل من أهم الموضوعات التي حظيت باهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية النظرية والتطبيقية. يرجع هذا الاهتمام إلى أهمية النمو الاقتصادي والحد من التفاوت في الدخل كأهداف اقتصادية كلية تسعى إليها دول العالم والمنظمات الدولية. فضلا عن ذلك، تتباين الآراء بين الاقتصاديين حول طبيعة هذه العلاقة، وما إذا كان النمو الاقتصادي يؤثر في التفاوت في الدخل أم العكس، وما نوعية هذا التأثير.

العلاقة التاريخية بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل

لطالما ركز الاقتصاديون على أهمية النمو الاقتصادي كونه أحد العوامل المحددة للتفاوت في الدخل. تعود هذه العلاقة إلى أفكار مالتوس في عام ١٧٩٨، الذي أشار إلى أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى ارتفاع الأجور وزيادة عدد السكان، مما يزيد الطلب على السلع الزراعية. ومع زيادة عدد السكان، يزداد عرض العمالة الزراعية عن الطلب عليها، مما يؤدي إلى انخفاض الأجور في هذا القطاع. في المقابل، يزداد دخل أصحاب الأراضي الزراعية، مما يعمق التفاوت في الدخل. وقد أيد ريكاردو هذه الرؤية، معتمدًا مبدأ الندرة النسبية سببا رئيسا للتفاوت في الدخل، مع التركيز على قطاع الزراعة. ومع ذلك، أظهر الواقع أن التقدم التكنولوجي والتركيز على قطاع الصناعة كانا العاملين الرئيسين في تفسير هذه العلاقة.

في عام ١٨٦٧، قدم ماركس تحليلاً آخر، إذ أشار إلى أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال، مما يعزز نصيب الطبقة الرأسمالية من الدخل على حساب العمال، ومن ثم يزيد من التفاوت في الدخل (حازم الببلاوي، ١٩٩٥). في عام ١٩٥٥، قدم سيمون كوزنتس نظريته الشهيرة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، بناءً على بيانات من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا وألمانيا. قام كوزنتس بتقسيم الاقتصاد إلى

قطاعين: الزراعة والصناعة. وأوضح أن التفاوت في الدخل يزداد في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي بسبب هجرة العمالة من الريف إلى المدن وارتفاع الأجور في قطاع الصناعة، مما أوجد تفاوتًا واضحًا في الدخل. ومع استمرار النمو الاقتصادي وزيادة عرض العمالة في قطاع الصناعة، يبدأ التفاوت في الدخل بالانخفاض تدريجيًا. وبهذا، تتخذ العلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل شكل حرف U، إذ يزداد التفاوت في البداية ثم يقل بعد ذلك.

قدم عدد من الاقتصاديين تفسيرات إضافية لمنحنى كوزنتس، معتمدين عوامل مثل: التقدم التكنولوجي، والائتمان، والعوامل السياسية. ومع ذلك، اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية في هذا الإطار. في حين أكدت بعض الدراسات وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، أشارت دراسات أخرى إلى وجود علاقة عكسية. كما أظهرت دراسات ثالثة أن العلاقة يمكن أن تأخذ اتجاهين مختلفين، في حين أشارت دراسات رابعة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل، مما يشير إلى أن النمو الاقتصادي ليس بالضرورة محددًا أساسيًا للتفاوت.

مع بداية عقد الثمانينيات، اتجهت الأدبيات الاقتصادية، ولاسيما في ظل التطور السريع في الدول حديثة التصنيع، إلى دراسة الاتجاه العكسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والتفاوت في الدخل. بمعنى آخر، أصبح التركيز ينصب على معرفة ما إذا كان التفاوت في الدخل يُعد أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي أم لا. تُعد دراسة هذه العلاقة من هذا المنظور ذات أهمية خاصة في الدول النامية لأسباب عدة:

- تفاوت الدخل في الدول النامية: تعاني دول نامية عدة من تفاوت حاد في توزيع الدخل، قد يصل إلى مستويات خطيرة في بعض الحالات. إذا تم إثبات أن هذا التفاوت يُعد محددًا رئيسا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل، فإن ذلك يمكن أن يعيد توجيه سياسات الحكومات ،ويؤثر بشكل كبير على السياسات الاقتصادية المتبعة. على سبيل المثال، قد تتحول الحكومات إلى تبني سياسات أكثر عدالة لتوزيع الدخل لتحفيز النمو الاقتصادي.
- أهمية التفاوت مقارنة بمحددات النمو الأخرى: يتطلب تحديد أثر التفاوت في توزيع الدخل على النمو الاقتصادي فهم ما إذا كان التفاوت يُعد محددًا مهمًا للنمو مقارنة بالعوامل الأخرى التي تعترف بها النظرية الاقتصادية، مثل: الاستثمار، والتكنولوجيا، والتعليم. هذا الفهم يساعد في تحديد الأولويات السياسية والاقتصادية للدول النامية.
- العلاقة غير المحددة بين التفاوت والنمو: العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي ليست علاقة ثابتة أو محددة. ففي بعض الدول، ارتفع معدل النمو

الاقتصادي على الرغم من زيادة معامل جيني (مقياس للتفاوت في الدخل)، وفي دول أخرى، ارتفع النمو الاقتصادي مصحوبًا بانخفاض في معامل جيني. هذا التباين يشير إلى أن العلاقة بين التفاوت والنمو تعتمد السياق الاقتصادي والاجتماعي لكل دولة (د. حازم الببلاوي، ١٩٩٥).

التفاوت في الدخل وأثره على الاستقرار السياسي: كان للتفاوت في توزيع الدخل أثر واضح في قيام الثورات العربية في دول عدة، إذ أدى التفاوت الكبير إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية. من ناحية أخرى، يُعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الاقتصادية الكلية الرئيسة لكل دول العالم؛ لذلك، فإن دراسة العلاقة بين التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي تُعد ذات أهمية خاصة في الدول النامية، بما في ذلك مصر، إذ يمكن أن تؤثر هذه العلاقة على عوامل مثل: التوظيف، والهجرة الدولية، والتحويلات الشخصية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، سبتمبر ٢٠١٤).

مستقبل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عالم متغير نتطلع إلى أفق الاقتصاد العالمي سريع التطور، فإن مقياس نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي يقف كمنارة توجه فهمنا للازدهار الاقتصادي والثروة الفردية. وهذا الرقم، الذي يلخص إجمالي الدخل الذي يحصل عليه سكان الدولة مقسومًا على عدد سكانها، لا يخدم فقط كقطة للوضع الاقتصادي الحالي ولكن أيضًا كمتنبئ بالصحة المالية والرفاهية الاجتماعية في المستقبل. ويتأثر مسار نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بعدد لا يُحصى من العوامل، بدءًا من التقدم التكنولوجي والعولمة إلى القرارات السياسية والتغيرات البيئية (رضا العدل محمد، مارس ١٩٧٨).

١. الابتكار التكنولوجي

تعد المسيرة الحثيثة للتكنولوجيا بإعادة تشكيل الاقتصادات، مما قد يؤدي إلى تعزيز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. على سبيل المثال، تستعد الأتمتة والذكاء الاصطناعي لزيادة الإنتاجية، على الرغم من أنها قد تؤدي أيضًا إلى تعطيل أسواق العمل. ولنتأمل هنا حالة إستونيا، الدولة التي تبنت الابتكار الرقمي لتبسيط الخدمات الحكومية، وتعزيز الاقتصاد المتمكن من التكنولوجيا، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مطرد في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

٢. العولمة

يُتيح الترابط بين اقتصادات العالم الانتشار السريع للأفكار والسلع والخدمات. ومن المرجح أن تشهد البلدان التي تتمكن من الاندماج بفاعلية في السوق العالمية نموًا في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ولنأخذ على سبيل المثال فيتنام، التي أصبحت

بالإصلاحات الاقتصادية والاتفاقيات التجارية، مركزًا مزدهرًا للتصنيع والصادرات، مما أدى إلى تعزيز نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

٣. السياسة والحوكمة

يمكن للسياسات المالية والنقدية السليمة العمل على استقرار الاقتصاد وتحفيز النمو. على سبيل المثال، أدت إدارة بوتسوانا الحكيمة لعائدات الماس واستثماراتها في التعليم، والرعاية الصحية إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي نسبيًا في المنطقة.

٤. الاستدامة البيئية

يشكل المناخ تهديدًا كبيرًا للاستقرار الاقتصادي، فالبلدان التي تستثمر في الممارسات المستدامة قد تحمي، وربما تزيد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي..

٥. التعليم ورأس المال البشري

الاستثمار في التعليم يُزوِّد القوى العاملة بالمهارات اللازمة لشغل وظائف عالية القيمة، مما يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. وكان تركيز كوريا الجنوبية على التعليم محركًا رئيسا لتحولها الاقتصادي ،ونمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

٦. الاستقرار السياسي والأمن

غالبًا ما تعاني المناطق التي تشهد عدم استقرار من ضعف النمو الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإن الدول التي تحافظ على السلام والأمن، مثل: سويسرا، تميل إلى التمتع بارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وذلك بفضل بيئة الأعمال المواتية وقطاع السياحة المزدهر.

٧. الصحة والأوبئة

أظهرت جائحة كوفيد-١٩ تأثير الأزمات الصحية على الاقتصادات. فالدول التي أدارت الوباء بفاعلية، مثل: نيوزيلندا، نجحت في تقليل الاضطرابات الاقتصادية ،وحافظت على استقرار نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

إن مستقبل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عالم متغير يشكل نسيجًا معقدًا منسوجًا من خيوط متنوعة تشمل: الإبداع ،والسياسة ،والمساعي البشرية. في حين نعبر هذه المرحلة المتغيرة، من الضروري أن نأخذ في الحسبان التأثيرات المتعددة الأوجه التي ستشكل المشهد الاقتصادي، ومن ثم ازدهار الأمم ومواطنيها. وتؤكد الأمثلة الموضحة أعلاه على أهمية القدرة على التكيف والتفكير المستقبلي في رسم مسار نحو النمو المستدام والتوزيع العادل للثروة. (عفان، منال، ٢٠٠٩).

الخاتمة:

يُعد نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي مؤشرًا أساسيًا لفهم تعقيدات الاقتصاد العالمي ومدى الترابط بين اقتصادات الدول المختلفة. فهو يعكس تأثير الدخل الذي يكتسبه المواطنون، سواء من داخل الدولة أو من الخارج، على الأداء الاقتصادي لبلدانهم الأصلية، تمامًا كما تؤثر القطاعات الإنتاجية المحلية.

ويعد هذا المقياس أداة تحليلية مهمة لتقويم الصحة الاقتصادية للدولة، إذ يساعد في تحديد متوسط الدخل المتاح للمواطنين، ومن ثم تقديم رؤية حول مستويات المعيشة. وعند استعراض الاتجاهات العالمية لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، نجد أنه يكشف عن تفاوتات اقتصادية واجتماعية بين الدول. فارتفاع هذا المؤشر يرتبط عادة بتحسن مستويات المعيشة، وجودة الخدمات الصحية والتعليمية، وتطور البنية التحتية. وعلى العكس، فإن انخفاضه غالبًا ما يشير إلى انتشار الفقر، وضعف القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، والتحديات التنموية التي تواجهها الدول ذات الدخل المنخفض.

لكن من المهم النظر إلى هذا المؤشر كونه دليلا توجيهيا وليس مقياسا نهائيا للرفاهية الاقتصادية، إذ إن تفسيره يتطلب وضعه في سياقه الصحيح مع الأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تؤثر على جودة حياة الأفراد.

الاستنتاجات

١. يؤثر التفاوت في الدخل سلبًا على فرص الأفراد في التعليم ،والصحة، مما يحد من جودة حياتهم، ويقلل من فرصهم في تحسين أوضاعهم الاجتماعية.
٢. يؤدي ارتفاع مستوى التفاوت في الدخل إلى زيادة معدلات الجريمة والعنف، ولا سيما في المجتمعات التي تعاني من فجوات اقتصادية حادة.
٣. يُعد التفاوت في الدخل عاملًا رئيسا في تباطؤ النمو الاقتصادي، ولاسيما في الدول النامية، إذ يحد من القدرة على تحقيق تنمية اقتصادية مستقرة.

التوصيات

١. اعتماد سياسات اقتصادية عادلة، عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على الفئات الأكثر ثراءً، وتحسين جودة نظم التعليم والصحة، وتعزيز فرص العمل لضمان توزيع أكثر عدالة للثروة.
٢. تصميم استراتيجيات للحد من تأثير التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي، مع تفعيل القنوات غير الفاعلة التي قد تساهم في تقليص الفجوة بين الفئات المختلفة.
٣. زيادة الاستثمار في التعليم الجامعي، والعمل على تحقيق توازن بين العرض والطلب في سوق العمل، مما يسهم في تحسين كفاءة رأس المال البشري أداة للنمو الاقتصادي.

٤. اتباع سياسات ائتمانية عادلة،عبر توجيه القروض إلى المشروعات الصغيرة، وتقديم تسهيلات مالية بفوائد منخفضة ومدد سداد أطول، لضمان وصول التمويل إلى أكبر عدد من المشاريع ،وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وبذلك، فإن معالجة التفاوت في الدخل تتطلب نهجًا شاملاً يجمع بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لضمان تحقيق تنمية مستدامة تعزز من رفاهية الأفراد واستقرار المجتمعات.

المراجع:

براكاش، لونغاني وجوناتان، أوستري (١٨ فبراير ٢٠١٧). جهود الصندوق بشأن عدم المساواة: عبور الجسر بين البحث والواقع"، النافذة الاقتصادية. منتدى صندوق النقد الدولي

البنك الدولي (٢٠٢٠). التفاوت في الدخل والنمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" . على الرابط: https://www.worldbank.org

تقارير المنظمات الدولية (٢٠١٦). "الفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية". برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ٢٠١٦.

حسن، أحمد (٢٠١٤). أثر التفاوت في الدخل على الاستقرار الاجتماعي: دراسة حالة لدول الخليج العربي مجلة التنمية الاقتصادية، ١٨(٢)، ١٤٥-١٥٨..

الحسن، خالد (٢٠٢٠). التفاوت في الدخل والتنمية المستدامة في العالم العربي. دار النهضة العربية

الخطيب، ع. ٢٠١٨. الآثارُ الاجتماعيةُ والاقتصاديةُ للتفاوتِ في الدخلِ في البلدانِ العربيةِ، مجلةُ البحوثِ الاقتصاديةِ والاجتماعيةِ، ٢٩(٥)، ١٢٠-١٣٥.

الزعبي (٢٠١٧). تأثيرُ التفاوتِ في الدخلِ على فرصِ التعليمِ والصحةِ في المجتمعاتِ العربيةِ، مجلةُ الاقتصادِ والتنميةِ، ١٢(٤)، ٧٨-٩١.

الزين، جهاد (٢٠١٥). الفقر وعدم المساواة في العالم العربي. مركز دراسات الوحدة العربية.

السيد، محمد (٢٠١٩). التفاوت في الدخل وآثاره على النمو الاقتصادي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية، ١٥.

عبد الرحمن، احمد (٢٠١٧). التفاوت في الدخل وآثاره على الصحة والتعليم في مصر. مجلة الدراسات العربية، ١٠.

عبد الله، مرزوق (٢٠١٥). التفاوت في الدخل القومي وأثره على الرفاه الاجتماعي في الدول العربية. مجلة دراسات اجتماعية، ٢٠(٣)، ٥٦-٧٠.

عفان، منال (٢٠٠٩)، "تقييم استخدام أدوات السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن الاقتصادي – دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري مع إشارة الى تجارب الدول حديثة التصنيع" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا.

العلي سارة (٢٠٢٢). الآثار الاقتصادية للتفاوت في الدخل في دول الخليج العربي. مجلة الاقتصاد الخليجي، ٨.

فاطمة الزهراء (٢٠٢١). التفاوت في الدخل والتنمية البشرية في تونس: تحليل اقتصادي واجتماعي. مجلة التنمية البشرية، ٥.

الفقي، فخري (٢٠١٦). التفاوتُ في الدخلِ القوميّ وأثرهُ على العدالةِ الاجتماعيةِ في الوطنِ العربيّ، مجلةُ العلومِ الاجتماعيةِ، ١٠(١)، ١٠٢-١١٨.

القريشي، على (٢٠١٨). التفاوت في الدخل والتنمية في العالم العربي. دار الفكر العربي.

محمد، رضا. (مارس١٩٧٨). مؤشرات النمو والتنمية – دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصري ١٩٥٢ – ١٩٧٥. المؤتمر العلمي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.

محمد، هدى (سبتمبر ١٩٩٤). أثرُ السياساتِ الاقتصاديةِ الجديدةِ على توزيعِ الدخلِ في مصر"، قضايا التخطيطِ والتنميةِ في مصر، رقم ٨٩، استشرافُ بعضِ الآثارِ المتوقعةِ لسياساتِ الإصلاحِ الاقتصاديّ بمصر، الجزءُ الثاني.

محمود (٢٠١٩). العدالة الاجتماعية والتفاوت في الدخل: دراسة مقارنة بين الدول العربية والدول المتقدمة. مجلة الاقتصاد العربي، ٢٢(٣)، ٢١١-٢٢٧.

محمود، ليلي (٢٠٢٠). الآثار الاجتماعية للتفاوت في الدخل في العالم العربي: دراسة حالة مصر وتونس. مجلة العلوم الاجتماعية، ٧.

منظمة العمل الدولية (ILO) (٢٠١٨). التفاوت في الدخل والاستقرار الاجتماعي في الدول العربية. على الرابط: https://www.ilo.org.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (سبتمبر ٢٠١٤). معالجة التفاوت عن طريق التجارة والتنمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. الأمم المتحدة، الدورة الحادية والستون، البند الثالث.

Ghecham, M. A. (2017). The impact of informal sector on income distribution: Could concentration of income be explained by the size of informal sector? International Journal of Economics and Financial Issues, 7(1), 594-600.

Andersen, T. M. (2015). Human capital, inequality, and growth. In The Welfare State Revisited (pp. 165-188). Columbia University Press.

bstfeld, M., & Krugman, P. R. (2003). Economía internacional: teoría y política.

Ferrer, A., Altabella, T., Arró, M., & Boronat, A. (2017). Emerging roles for conjugated sterols in plants. Progress in lipid research, 67, 27-37.

Kuznets, S. (1955). Economic growth and income inequality. In The gap between rich and poor (pp. 25-37). Routledge.

Marmot, M. (2005). Social determinants of health inequalities. The lancet, 365(9464), 1099-1104

Piketty, T. (2017). Capital in the twenty-first century: a multidimensional approach to the history of capital and social classes. British Journal of Sociology, 65(4).

Putnam, R. D. (2000). Bowling alone: The collapse and revival of American community. Simon and schuster.

Rodrik, D. (2011). The globalization paradox: democracy and the future of the world economy. World Trade Review, 10(1), 409-417.

Stiglitz, J. E. (2002). Globalization and its discontents revisited: Anti-globalization in the era of Trump. WW Norton & Company.

Wilkinson, R. G., & Pickett, K. (2009). The spirit level: Why more equal societies almost always do better (Vol. 6). London: Allen Lane